التّقرير السّنوي للجنة الرقابة الشّرعية الدّاخلية لمجموعة مصرف أبوظبي الإسلامي للعام 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: 2026/2/3

إلى السّادة المساهمين في مصرف أبوظبي الإسلامي ("المؤسّسة")
السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

فإن لجنة الرقابة الشّرعية الدّاخلية للمؤسّسة ("اللجنة") ووفقاً للمتطلّبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تَقدّم تقريرها للسّنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2025 ("السنة المالية").

1. مسؤولية اللّجنة
إن مسؤولية اللّجنة وفقاً للمتطلّبات التّنظيمية تتحدّد في الرقابة الشّرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق سلوكيات العمل ومدونات السلوك للمؤسّسة، والسّياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليّات والأنشطة بشكل عامّ. وعقد التّأسيس، والنّظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسّسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنّفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسّسة")، وإصدار قرارات شرعيّة بخصوصها، ووضع الضّوابط الشّرعيّة اللازمة لأعمال المؤسّسة والتزامها بالشّريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تَضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشّريعة الإسلاميّة.

وتتحمّل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسّسة بالشّريعة الإسلاميّة وفقاً لقرارات، وفتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللّجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشّريعة الإسلاميّة") في جميع أعمالها والتأكّد من ذلك، ويتحمّل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشّأن.

2. قرارات الهيئة العليا الشّرعية والمعايير الشّرعية
اعتمدت اللّجنة على قرارات الهيئة والمعايير الشرعية الصّادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات المالية الإسلامية ("أيوفي") معايير للحدّ الأدنى للمتطلّبات الشّرعية وفقاً لقرار الهيئة رقم 2018/3/18، والتزمت بها في كل ما تُفتي به تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلّق بأعمال المؤسّسة خلال السّنة المالية دون استثناء.

3. الأعمال التي قامت بها اللّجنة خلال السّنة المالية

لقد قامت اللّجنة بالرقابة الشّرعية على أعمال المؤسّسة، وذلك بمراجعة أعمال المؤسّسة ومراقبتها من خلال مجموعة الرقابة الشّرعية الدّاخلية ومجموعة التّدقيق الشّرعي الدّاخلي والهيئات الشرعية للشركات التابعة (التي لها هيئات شرعية خاصة بها) وفقاً لصلاحيات اللّجنة ومسؤولياتها والمتطلّبات الرقابية في هذا الشّأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللّجنة ما يأتي:

أ. عقد (9) اجتماعات خلال السّنة المالية، وعقد اجتماعين لعضوها التنفيذي.

ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسّسة التي عُرضت على اللّجنة (أو لجنتها التّنفيذية أو عضوها التّنفيذي).

ج. مراجعة السّياسات، واللّوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق سلوكيات العمل ومدونات السلوك للمؤسّسة، والوثائق الأخرى المقدّمة من قبل المؤسّسة للّجنة للاعتماد/الموافقة.

د. مراجعة واعتماد البيانات المالية الموحدة للسنة المالية، مع الإيضاحات والإفصاحات، من الناحية الشّرعية.

ه. التأكد من توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار وبين المساهمين، وبين أصحاب حسابات الاستثمار أنفسهم، مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.

و. الرقابة من خلال مجموعة الرقابة الشّرعية الدّاخلية ومجموعة التّدقيق الشّرعي الدّاخلي، على أعمال المؤسّسة بما في ذلك المعاملات المنفّذة والإجراءات المتّبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفّذة، ومراجعة التّقارير المقدّمة في هذا الخصوص.

ز. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسّسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في تقارير التّدقيق الشّرعي المرفوعة من مجموعة التّدقيق الشّرعي الدّاخلي، وإصدار قرارات بتجنيب ما لزم تجنيبه من عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.

ح. اعتماد التّدابير التّصحيحية أو الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ط. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم المؤسّسة، بالإضافة إلى بيان مقدار الزكاة الواجبة على حاملي صكوك المؤسّسة من الشّق الأوّل من رأس المال ومقدار الزكاة الواجبة على احتياطي مخاطر الاستثمار ليصرف بالنيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار بناءً على التفويض الحاصل منهم في شروط وأحكام فتح الحسابات.

ي. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص الالتزام بالشّريعة الإسلامية. وقد عقد مجلس الإدارة اجتماعاً مع اللجنة بهذا الخصوص.

ك. مراجعة تنفيذ خطّة التّدقيق الشّرعي الدّاخلي المعتمدة للسّنة المالية، واعتماد خطّة التّدقيق الشّرعي الدّاخلي للسّنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2026.

ل. مراجعة تقارير الامتثال الشّرعي عن فترات السنة المالية، المرفوعة من إدارة الامتثال الشّرعي في مجموعة الرقابة الشّرعية الدّاخلية، وإصدار القرارات المناسبة، واعتماد خطّة التّقييم والفحص الشّرعي (لمدة ثلاث سنوات) الخاصّة بالامتثال الشّرعي.

م. مراجعة تقرير التدريب الشرعي عن السنة المالية، المرفوع من إدارة التدريب الشرعي في مجموعة الرقابة الشرعية الداخلية، واعتماد خطة التدريب الشرعي للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2026.

ن. إصدار التّقارير الشّرعية اللازمة للفروع الخارجيّة للمؤسّسة، موقّعة من فضيلة رئيس اللجنة (عضوها التنفيذي).
وقد سعت اللّجنة للحصول على جميع المعلومات والتّفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكّد من التزام المؤسّسة بالشّريعة الإسلامية.

4. استقلالية اللّجنة
تؤكّد اللّجنة بأنها أدّت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامّة، وقد حصلت على التّسهيلات اللازمة من المؤسّسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التّعديلات والمتطلّبات الشّرعية.

5. رأي اللّجنة بخصوص التزام المؤسّسة بالشّريعة الإسلاميّة
بناء على ما حَصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكّد من التزام المؤسّسة بالشّريعة الإسلاميّة، فقد خلصت اللّجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسّسة خلال السّنة المالية متوافقة مع الشّريعة الإسلاميّة وما لوحظ من بعض المخالفات فقد تم رفع تقارير بشأنها، ووجهت اللّجنة باتخاذ الإجراءات التّصحيحيّة أو الوقائية المناسبة في هذا الخصوص.

ورأي اللّجنة المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطّلعت عليها خلال السّنة الماليّة حصراً.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقّق للجميع الرّشاد والسّداد.
والسّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

توقيع أعضاء لجنة الرّقابة الشّرعية الدّاخلية للمؤسّسة

الأستاذ الدكتور / جاسم علي سالم الشّامسي
نائب رئيس اللّجنة، ونائب رئيس لجنتها التّنفيذية، وعضوها التّنفيذي التالي

الأستاذ الدكتور / أشرف محمد هاشم
عضو اللّجنة، وعضو لجنتها التّنفيذية

فضيلة الدكتور / علي حسين الجنيدي
عضو اللّجنة

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الرّحيم سلطان العلماء
رئيس اللّجنة، ورئيس لجنتها التّنفيذية، وعضوها التّنفيذي